



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (5) First Year Issue

سبتمبر 2010 September

المحتويات

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 4
- 1-2 التضخم: 4
- 2-2 عرض النقود: 5
- 3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 7
- 2- 4 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي: 8
- 2- 5 موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات 9
- 2- 6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 11
- منحني العائد علي شهادات شهامة:- 12
- منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية: 15

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (سبتمبر 2010)

Central Bank of Sudan

Public Information Note (September 2010)

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وهي تعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الإقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1- الإقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

تحسن اداء الإقتصاد العالمى بشكل افضل مما كان متوقعاً حسب تقارير صندوق النقد الدولى التى صدرت مؤخراً حول التعافى من الازمة المالية العالمية ، حيث انتعش النشاط بسرعة متفاوتة فقد كان متباطئاً فى كثير من الاقتصادات المتقدمة وقوياً فى معظم الاقتصادات الصاعدة والنامية . ويتوقع ان يرتفع الناتج العالمى بمقدار 4.25% تقريباً خلال الاعوام 2010- 2011، عقب انكماشه بمعدل 5% فى عام 2009 . وكان الدعم الذى وفرته السياسات عنصراً اساسياً فى اعطاء الدفعة المبدئية لمسيرة التعافى، وهناك اهتمام متزايد بتنسيق السياسات على مستوى قمة العشرين والتجمعات الاقتصادية الاقليمية المختلفة التى ركزت على تسهيل السياسة النقدية وتوفير حجم استثنائى من السيولة الداعمة . كذلك قدمت السياسة المالية فى معظم الدول دفعة تنشيطية كبيرة فى مواجهة تحديات تمويل ودعم النمو والتنمية .

تباين الاداء الاقتصادى فى الاقتصادات المتقدمة حيث حققت الولايات المتحدة نمواً اقتصادى افضل من اوربا واليابان . وعلى مستوى الاقتصادات الصاعدة والنامية تاخذ بلدان اسيا الصاعدة زمام القيادة فى مسيرة التعافى، كما حقق النمو قوة متزايدة فى اقتصادات امريكا اللاتينية والدول النامية الاخرى فى بلدان افريقيا والتى تجتاز الازمة المالية العالمية ومن المتوقع ان تعافى من اثارها بقوة اكبر .

ويرجح ان تظل فى الطليعة نفس الاقتصادات التى بدأت بانطلاقة قوية، حيث يتعرض النمو فى البلدان الاخرى لمعوقات فرضتها الاضرار الدائمة التى لحقت بميزانياتها العمومية فى القطاع المالى، حيث تميل الاحتمالات ارتفاع الدين العام فى الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك لابد من وضع استراتيجيات محددة فى الدول النامية لمواجهة ارتفاع الدين العام فى الاقتصاد، ولذلك تعتبر امكانية تعرض التعافى الهش لصدمات جديدة واردة خصوصاً مع انكشاف البنوك للمخاطر العقارية لايزال مصدراً لمخاطر متعددة فى الولايات المتحدة واجزاء من اوربا وظهور بعض الاصول السامة فى بيانات شبكة المراسلين الدوليين .

مازال الحصول على التمويل امراً صعباً فى معظم اقتصاديات العالم بالرغم من حزمة الخطط التحفيزية، وبدأ تشديد معايير الاقراض المصرفى ينحسر فى الاقتصادات المتقدمة مما يشير الى ان ازمة الائتمان توشك على الانتهاء، بينما بدأ نمو الائتمان يعود الى سرعته السابقة فى كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، ومع ذلك لاتزال الاوضاع المالية اكثر صعوبة مما كانت عليه قبل الازمة . وهناك تحسن فى اداء البورصات العالمية فقد استقرت الاوضاع فى اسواق السندات واسهم الشركات وتشير معظم المؤشرات الى استقرار نسبى فى أداء اسواق المال .

هناك ارتفاع فى التدفقات المالية عبر الحدود من الاقتصادات المتقدمة الى كثير من الاقتصادات الصاعدة، وتشمل اهم القوى المحركة لهذه التدفقات سرعة النمو فى الاقتصادات الصاعدة، وفروقات العائد الكبيرة، وعودة الاقبال على تحمل المخاطر . وجاء انتعاش التدفقات العابرة للحدود مصحوباً ببعض التغيرات فى اسعار الصرف الفعلية حيث انخفض سعر الدولار الأمريكى وارتفعت بعض العملات المعومة الاخرى فى الاقتصادات المتقدمة والصاعدة . الا ان بوادر حرب عملات بين الدول الكبرى قد بدأت، حيث لم تلتزم الصين بخطة رفع سعر اليوان بعد ان أثر سلباً على تنافسية صادراتها وقلل من قدرتها فى بناء احتياطيائ النقد الاجنبى، مما اضطر الولايات المتحدة الى رفع الضغوط على الصين فى محاولة لتحجيم العجز التجارى الذى تضخم بشكل لم يسبق له مثيل .

تشير المؤشرات الى ان نسب الفقر فى العالم قد تراجعت ولكن بشكل بطئ بفضل النمو الاقتصادى المتزايد لكل من الهند والصين . ويلاحظ ان الدول الغنية لم تلتزم بانفاق نسبة 0.7 بالمئة من دخلها القومى الاجمالى على المساعدات التنموية بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية .

اثبتت بؤادر ازمة الغذاء ضرورة اتباع سياسات تشجيعية وتحفيزية فى مجال الزراعة فى الدول النامية وخاصة محصول القمح والذرة والارز ، عليه لابد من تشجيع الانتاج المحلى واتخاذ اجراءات محددة لتقليل تكلفة الاستيراد عن طريق تسهيل اليات سوق النقد الاجنبى فى توفير الموارد اللازمة وبناء المخزون الاستراتيجى لمجابهة مخاطر تذبذبات الاسعار من ناحية وتحسين الحياة المعيشية للمواطن من ناحية اخرى. ولذلك لابد ان تتجه الدولة ايضا لتنمية طاقتها الانتاجية الزراعية ولزيادة صادراتها الزراعية بالاستفادة من احدث الاساليب التكنولوجية والاقتصادية الزراعية العصرية والتحول الى الزراعة التجارية، وفى هذا الاطار يدرس البنك المركزى خطط وتدابير محددة لتوفير التمويل للقطاع الزراعى وتشجيع الصادرات الزراعية .ايضاً لابد من الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى وجه الخصوص توفير التمويل للطاقات المتجددة للتوسع فى انتاج الطاقة الشمسية لتزويد الصناعة والزراعة والسكن، ايضاً يمكن لابد من الاهتمام بتعدين الذهب وفتح المجال واسعاً لتصديره فى اطار اعادة تدوير عائدات النقد الاجنبى لتمويل المشاريع فى القطاعات الانتاجية المختلفة مما يخلق فرص عمل جديدة ويساعد فى استدامة النمو والتنمية الاقتصادية. من حيث انعكاس اوضاع اسعار الصرف العالمية والتغيرات فى معدلات التضخم على الاقتصاد السودانى، فهناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر سبتمبر 2010م، الامارات العربية (1.3%)، كوريا (2.5%)، اليابان (-0.9%)، الهند (15.5)، منطقة اليورو (1.8%)، الصين، (3.5%) السعودية (5.5%)، مصر (13.3%)، ويتوقع ان تنعكس هذه التذبذبات على سعر الصرف الجنيه السودانى ومعدلات التضخم الداخلية فى البلاد، مما يتطلب تضافر الجهود بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحجيم التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف.

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

انخفض معدل التضخم الكلى فى شهر اغسطس الى 10.3% ومن ثم تراجع مرة اخرى ليسجل 9.2% لشهر سبتمبر 2010م، ويعزى هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار الحبوب الغذائية نسبة لظهور الانتاج المبكر فى بعض الولايات ، وكذلك انخفاض اسعار بعض سلع البقوليات والخضر ، وانخفاض اسعار السكر لقرب موسم الانتاج .

ويمكن القول بان انتهاج سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع الاحتياطي النقدي القانوني وسحب ودائع البنك المركزى طرف البنوك التجارية قد ساهم بشكل مقدر فى امتصاص فائض السيولة والسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

الشكل رقم (1) التضخم من ابريل - سبتمبر 2010م



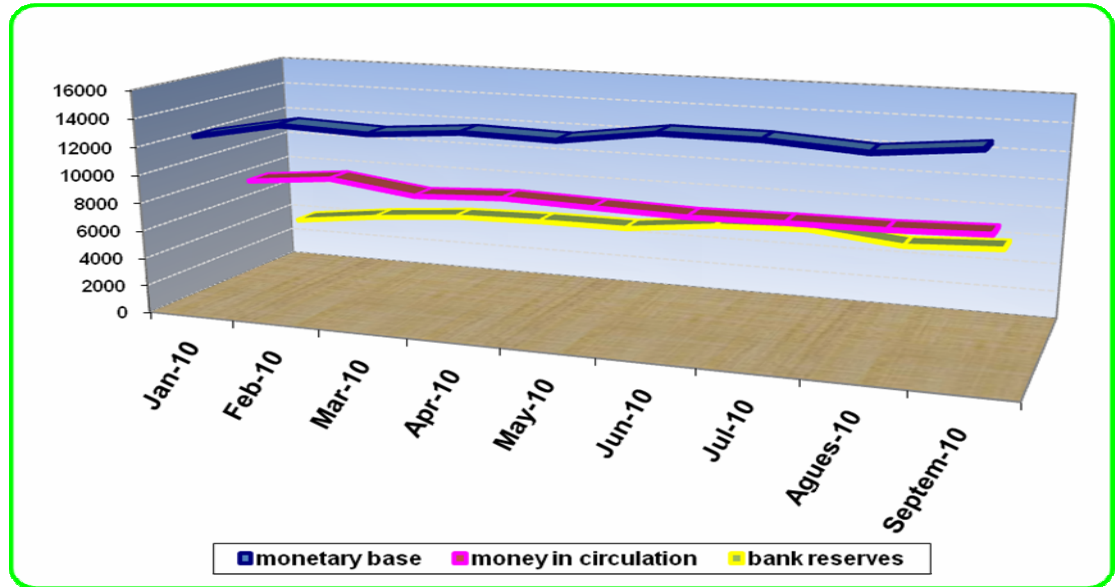
2-2 عرض النقود:

ارتفع عرض النقود بنهاية سبتمبر الى 33263 مليون جنيه مقارنة بـ 32760 مليون جنيه بنهاية اغسطس بمعدل نمو تراكمي 17.4% وتبلغ النسبة المستهدفة في معدل النمو الاسمي لعرض النقود 28.1% (بنهاية ديسمبر 2010م) كهدف وسيط وزيادة عن الموقف بنهاية اغسطس بنسبة 1.8%. وبالنسبة لموقف عرض النقود كوصول او استخدامات، تشير العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية الى انخفاض صافى الاصول الاجنبية (NFA) من -5931 الى -6026 مليون جنيه لشهر سبتمبر بمعدل 1.6%، وزيادة صافى الاصول المحلية (NDA) بنسبة 1.2% عن موقف شهر اغسطس بسبب ارتفاع صافى المطلوبات على الحكومة (net claims on government). وانخفاض المضاعف النقدي (multiplier) من 2.29 فى اغسطس الى 2.23 فى سبتمبر 2010م .

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة فى عرض النقود يناير - سبتمبر 2010م



الشكل رقم (3) مكونات عرض النقود يناير -سبتمبر 2010م



جدول (1) العوامل المؤثرة على عرض النقود يناير -سبتمبر 2010م

| | NFA | NDA | revaluation | monetary base | money in circulation | bank reserves | multiplier | money supply | cumulative growth |
|------------|-------|-------|-------------|---------------|----------------------|---------------|------------|--------------|-------------------|
| January | 5172- | 10065 | 7744 | 12636 | 8251 | 3886 | 2.21 | 27934 | 1.5 |
| February | 5577- | 11017 | 8493 | 13789 | 8832 | 4620 | 2.05 | 28314 | 3.9 |
| March | -5563 | 10740 | 8366 | 13543 | 8010 | 5127 | 2.22 | 30132 | 6.4 |
| April | 4982- | 10643 | 8368 | 14028 | 8309 | 5264 | 2.22 | 31099 | 9.8 |
| May | 5327- | 10758 | 8451 | 13881 | 8116 | 5252 | 2.23 | 31030 | 9.6 |
| June | 5877- | 11615 | 9000 | 14738 | 7945 | 5941 | 2.13 | 31356 | 10.7 |
| July | 5817- | 11632 | 8937 | 14707 | 8043 | 6182 | 2.23 | 32727 | 14.9 |
| August | 5931- | 11365 | 8860 | 14294 | 8074 | 5485 | 2.29 | 32742 | 15.6 |
| *September | 6026- | 11965 | 8978 | 14917 | 8276 | 5823 | 2.23 | 33255 | 17.4 |

*بيانات تقديرية

2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي ارتفاعاً طفيفاً من 2.366 جنيه للدولار في أغسطس الى 2.367 للدولار في سبتمبر 2010م ، فيما سجل سعر الدولار في السوق الموازي 2.87، وارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.05 جنيه في شهر أغسطس الى 3.09 في شهر سبتمبر، ويتسق ذلك مع المرونة النسبية التي المستخدمة في تحديد سعر الصرف ، وشملت عمليات التدخل في سوق النقد الاجنبي نشاط كبيراً في هذا الشهر وهناك خطة موضوعة للمحافظة على استقرار سعر الصرف تهتم بإدارة الاحتياطات وعمليات التعقيم (sterilization) عن طريق عمليات السوق المفتوحة واجراءات ضبط السيولة بالتنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، ولذلك يمكن القول بأنه يمكن الحد من عمليات المضاربة في سوق النقد الاجنبي (تجارة العملة) بالتنسيق مع الجهات الاخرى وتوجيه الموارد للاولويات، وتغطية مدفوعات النقد الاجنبي الفعلية، حيث اثبتت تجربة حصر بيع النقد الاجنبي ان المضاربة تمثل مصدر اساسي لرفع سعر العملة الاجنبية، ولذلك هناك حزمة تدابير من شأنها ان تساعد في توفير النقد الاجنبي لكافة عمليات الاستيراد والمدفوعات الاخرى غير المنظورة وكذلك تساعد في تحجيم المضاربة .

وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي أجرى بنك السودان المركزي تعديلات في الضوابط والاجراءات في مجال الحسابات الجارية بالنقد الأجنبي (الحرّة للمقيمين)، حيث سمح للمصارف بفتح الحسابات الجارية الحرّة بتحويلات من الخارج فقط ، كما سمح بفتح الحسابات الجارية الحرّة للأفراد الذين لديهم تدفقات نقدية مستمرة بالنقد الأجنبي (بعد إبراز المستندات المؤيدة لذلك) لتغذية حساباتهم مثلاً(الذين يتقاضون مرتباتهم بالعملة الأجنبية أو الذين لديهم تحويلات منتظمة وراتبة) ، ويسمح للعاملين بالدولة بفتح حسابات ادخار أو استثمار فقط (دون منحهم دفاتر شيكات) ولا يشترط أن يتم فتح الحسابات بتحويل من الخارج . ويكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري 5000 يورو (فقط خمسة ألف يورو) أو ما يعادلها من عملة الدولار الأمريكي ، الريال السعودي ، الدرهم الإماراتي ، الجنيه الإسترليني . وهناك تشجيع لدعم تحويلات المغتربين لتوسيع قاعدة ودائع البنوك واجراءات اخرى لتسهيل صادر الذهب والصادرات الاخرى مما يساعد في دعم موارد النقد الاجنبي بالبلاد، ويدرس البنك المركزي حالياً حزمة من الاجراءات التي تساعد في تشجيع وترقية الصادرات غير البترولية .

فى مجال استخدام الحسابات وتغذيتها، فقد سمح للمصارف باستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية (القمح ، الأدوية ، الأجهزة والمعدات الطبية ، مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي ، الآلات والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار . أما بالنسبة للسلع الأخرى فيتم استيرادها عن طريق خطابات الاعتمادات المستندية إطلاع (Sight/Lcs) والدفع ضد المستندات (Cash Against Document)، وتم حظر إصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبي للمقيمين لصالح مستفيدين بالداخل، كما حظر على المقيمين شركات وافراد القيام بأى استثمارات خارجية حرصاً على حفظ الموارد لاستخدامها داخل البلد، وأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية .

2- 4 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

وفقاً لموجهات السياسة التمويلية للعام 2010، استمر بنك السودان المركزي بتوجيه البنوك التجارية لتمويل القطاعات الانتاجية ، وتبذل جهود مكثفة للإشراف والرقابة المصرفية للتأكد التام من التزام البنوك والصرافات بتوجيهات البنك المركزى لتحقيق الاستقرار المالى، والتأكد من توفير التمويل للقطاعات الانتاجية ، ومن المتعارف عليه هناك مخاطر تمويل تنوع حسب النشاط الاقتصادى، وبالتالي هناك دائماً توفيق بين هدف تحقيق الاستقرار المالى وهدف تشجيع التمويل المصرفى لدفع الانتاج ، ولذلك وضعت الضوابط اللازمة لضمان استرداد التمويل وإدارة مخاطر الائتمان للتأكد من ضمان حقوق المودعين كأحد اهم اهداف البنك المركزى .

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ استمرار الارتفاع النسبى للتمويل المصرفى لجميع القطاعات الانتاجية ، وزيادة تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر اغسطس 2010، حيث سجل تمويل التجارة المحلية والواردات أعلى نسبة تغير بلغت 15.0 % و 13.0 % على التوالى ، ثم القطاع الصناعى بـ 10.5 % والزراعى بـ 10.8 % . ومن حيث الصيغ بلغت نسبة مساهمة المراجعة 66 % ، أخرى 12 % ، المشاركة 8 % ، المقاوله 5 % ، المضاربة 4 % ، السلم 3 % ، الاجارة 1 % من اجمالي تدفق التمويل المصرفى بالعمله المحلية لشهر سبتمبر 2010م ويشجع البنك المركزى صيغ الاجارة المنتهية بالتملك فى التمويل طويل الامد وهناك صيغ ومشتقات مالية فى مرحلة الدراسة من شأنها ان تشجع التمويل وتقلل مخاطر الائتمان .

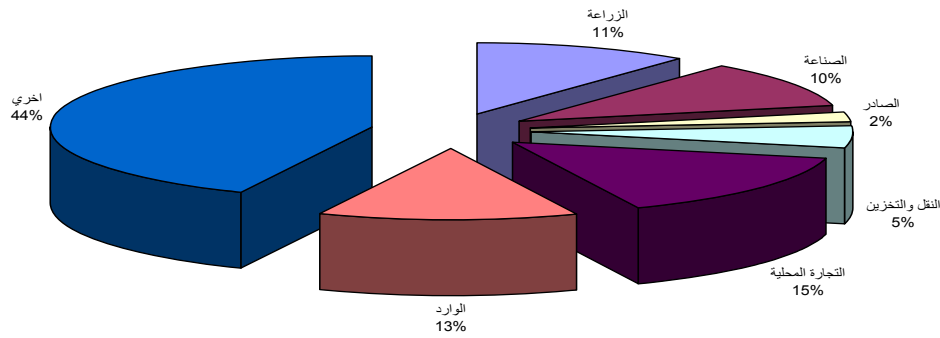
الجدول رقم (2) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات - شهر أغسطس 2010 :

مليون جنيه

| القطاع | محلي | اجنبي | المجموع | النسبة % |
|-----------------|---------|--------|---------|----------|
| الزراعة | 2217.4 | 23.7 | 2241.1 | 10.8 |
| الصناعة | 1522.9 | 641.3 | 2164.1 | 10.5 |
| الصادر | 388.9 | 65.4 | 454.3 | 2.2 |
| النقل والتخزين | 1003.5 | 33.9 | 1037.4 | 5.0 |
| التجارة المحلية | 2786.7 | 309.8 | 3096.5 | 15.0 |
| الوارد | 1312.2 | 1378.7 | 2690.9 | 13.0 |
| اخرى | 7782.7 | 1193.8 | 8976.6 | 43.4 |
| المجموع | 17014.3 | 3646.7 | 20661.0 | 100.0 |

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك والمؤسسات المالية

توزيع التمويل المصرفي اغسطس 2010م



الزراعة الصناعة الصادر النقل والتخزين التجارة المحلية الوارد اخرى

5-2 موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

هناك تحسن فى موقف التجارة الخارجية للبلاد فى الربع الثالث لعام 2010م، نتيجة لاستمرار تبني السياسات التى تشجع الصادرات غير البترولية ، بالإضافة الى تنظيم عمليات تنقيب الذهب لكى يساهم بنسبة اكبر فى حصيلة

الصادرات غير التقليدية ،ومن المتوقع ارتفاع الطلب على اللحوم السودانية خلال موسم الهدى ، كما يتوقع ان تكثف الدولة جهودها للتوسع فى صادر الايثانول والذهب .

الجدول رقم(3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة اول يناير حتى 31 اغسطس 2010م

المبالغ بملايين الدولارات

| 2010 | 2009 | |
|--------|--------|-----------------|
| القيمة | القيمة | السلعة |
| 26.4 | 3.4 | اللحوم |
| 91.6 | 83.3 | الحيوانات الحية |
| 106.8 | 106.1 | سمسم |
| 50.8 | 42.9 | الصمغ العربى |
| 8.8 | 16 | سكر |
| 18.8 | 12 | الجلود |
| 29.9 | 15.7 | قطن |
| 720 | 87.7 | ذهب |
| 69.4 | 124 | اخرى |
| 1053 | 367.3 | الاجمالى |

المصدر الادارة العامة للجمارك

الجدول رقم(3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة اول يناير حتى 31 اغسطس 2010م

المبالغ بملايين الدولارات

| اجمالى الواردات | اخرى | آلات والمعدات | المصنوعات | النقل | الغذاء | |
|-----------------|--------|------------------|-----------|-------|--------|-----------------|
| 1614.59 | 359.67 | 384.22 | 298.96 | 184 | 387.74 | الواردات |
| 100.00 | 22.28 | 23.80 | 18.52 | 11.40 | 24.01 | نسبة المساهمة % |

يلاحظ تركيز الاستيراد بنسبة 24% فى الغذاء فى بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، ولذلك لابد من تنسيق الجهود لاحتلال الواردات الزراعية والصناعية عبر استراتيجية تعتمد على الانتاج من اجل التصدير ولن يتأتى ذلك الا بقيام قاعدة التصنيع وتطوير البنيات التحتية للاستفادة من وفورات القيمة المضافة، ولذلك لابد من تضافر الجهود وتنسيق السياسات فى القطاع الاقتصادى بشكل متكامل من اجل النهوض بالزراعة والصناعة والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمى وتوسيع التصدير الى اسواق دول الجوار التى بدأت تستقبل الصادرات السودانية فى اتجاه التكامل الاقتصادى الاقليمى، كذلك المساعدة فى توطيد الروابط الاقتصادية بين السودان والدول الصاعدة وتشجيع حركة التجارة والاستثمار .

الذهب:

شهدت أسعار الذهب السودانية خلال شهر سبتمبر 2010 إرتفاعاً طفيفاً مقارنة بشهر اغسطس ، حيث سجل سعر الجرام عيار 24 حوالي 40.4 دولار مقارنة بـ 39.9 دولار فى المتوسط لشهر اغسطس ، وهناك أدلة مؤكدة بوجود كميات كبيرة من الذهب فى ولايات نهر النيل، والقضارف ،والشمالية، كردفان والنيل الازرق تستدعى تدخل الدولة لتنظيم عمليات التنقيب العشوائى للاستفادة منها فى دعم الناتج القومى الاجمالى وتقوية الاقتصاد الوطنى، من المتوقع ان يفوق صادر الذهب هذا العام مليار دولار (تم تسجيل 720 مليون دولار فى الفترة من اول يناير حتى 31 اغسطس) .

2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

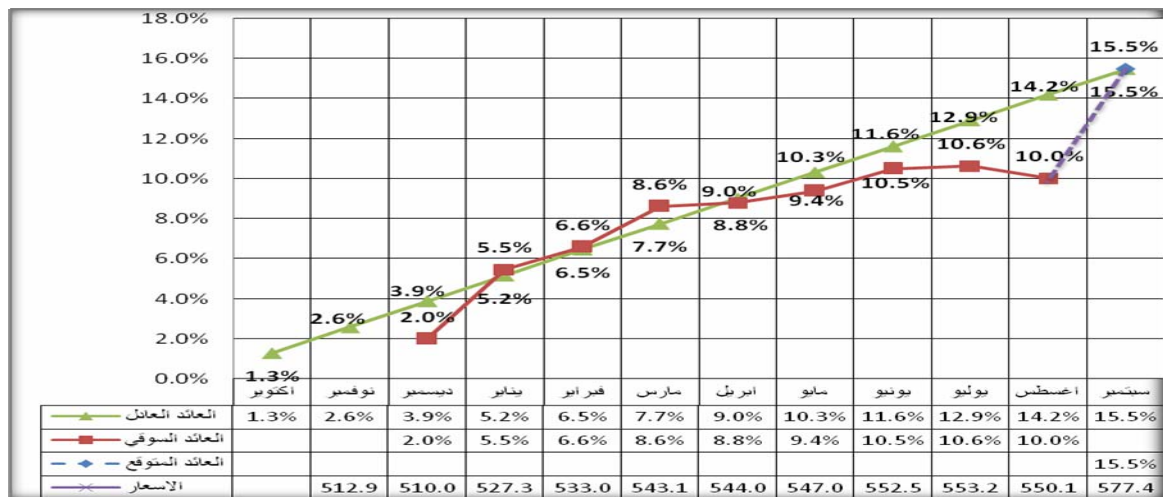
ارتفع الحجم الكلى لإصدارات شهادات شهامة من 8795.63 مليون جنيه لشهر اغسطس الى 9179.98 سبتمبر 2010 ، فبلغت نسبة الاجانب فى قطاع البنوك التجارية 0.43% ، و قطاع المؤسسات والصناديق بنسبة 0.13% ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 0.56%، ويتراوح متوسط العائد السنوى على الشهادات المشاركة الحكومية فى السوق الثانوى لعدة اصدارات ما بين 16% ، 14.5% . وهذا يدل على ان شهامة اصبحت اهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة واحد اهم مواعين الادخار .

¹ انظر الجدول رقم (3) (أ)

لم يطرأ أي تغيير على شهادات صرح مقارنة بالموقف السابق ، إذ بلغ الحجم الكلي لاصدارات شهادات صرح 2154.40 مليون جنيه في 30 سبتمبر 2010، وسجلت نسبة الاجانب في قطاع المؤسسات والصناديق 7.24% . كما بلغت النسبة الكلية لاستثمارات الاجانب فى سوق الاوراق المالية 12.31% . وبلغ إجمالي حركة التداول في السوق الثانوي بالنسبة لشهادات صرح في 20 سبتمبر 11.75 مليون جنيه حيث بلغ عددها (117497) شهادة ، وبلغ متوسط العائد السنوي 16% .

اغلق مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية مرتفعاً من (2365.29) الى (2365.50) نقطة بفارق (0.21) نقطة عن الشهر الماضى ، حيث تم التداول هذا الشهر فى قطاعات : البنوك ، الاتصالات والوسائط ، الخدمات المالية ، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية ، فيما سجلت قطاعات : التأمين ، الصناعى ، الاخرى ، التجارى والزراعى غياباً عن تداول هذا الشهر . مقارنة بمؤشرات التداول لشهر اغسطس فقد ارتفعت جميع المؤشرات ، اذ بلغ حجم التداول من (153753979.61) الى (209526674.94) جنيه لشهر سبتمبر 2010م ، بلغ عدد الصكوك من (551330) الى (589811) صكاً ، وعدد الاسهم المتداولة من (746403) الى (4681507) سهماً ، وعدد العقود المنفذة من (677) الى (715) عقداً .

شكل رقم (3) منحني العائد علي شهادات شهامة 43 اصدار 2009/10/1:-

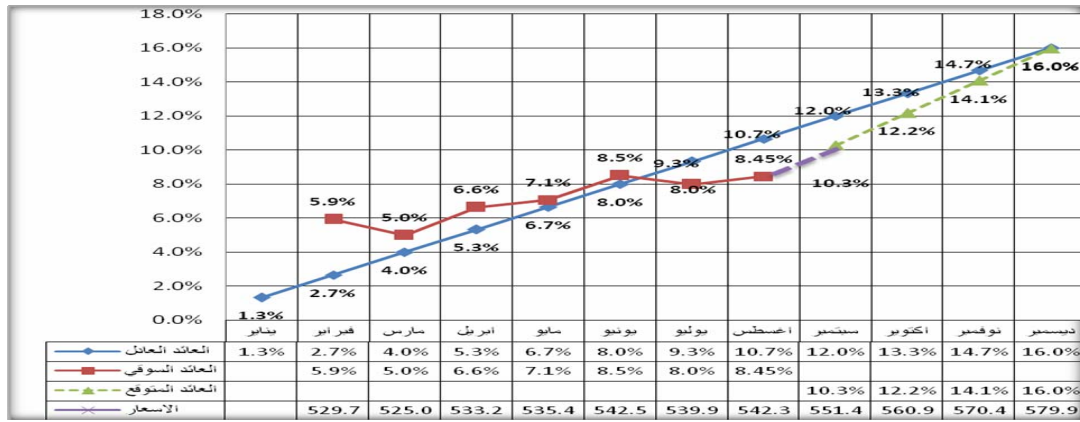


المصدر: بنك السودان المركزى - إدارة التمويل

بدأت شهادة الإصدار 43 بمعدل عائد للقيمة السوقية قدره 2% اقل من القيمة العادلة ب. 1.9% ثم ارتفعت تدريجياً في يناير وفبراير ومارس لتحقيق عائد أعلى من القيمة العادلة ، وفي شهر يونيو بلغ عائد الشهادة

فى المتوسط 10.4% بسعر السوق و10.3% بالسعر العادل. منذ يونيو وحتى الان، وتلاحظ هبوط العائد بسعر السوق عنه بالسعر العادل . شهد شهر اغسطس انخفاض العائد علي الشهادة عن يوليو بـ 0.6% وبانحراف كبير عن العائد المتوقع للشهادة بلغ أكثر من 4%، ويعزى ذلك الى انخفاض التوزيعات الحقيقية علي شهادات شهامة والتي انخفضت الي 13% في توزيعات اغسطس 2010. وكانت الاصداره أقل تذبذباً مقارنة مع الإصدارات الأخرى حيث بلغ الانحراف المعياري لسعر السوق 2.8 .

شكل رقم (4) منحني العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1 :-



المصدر: بنك السودان المركزى - إدارة التمويل

يلاحظ ان الفرق بين العائد بسعر السوق والعائد بالسعر العادل في بداية تداول الاصداره 44 بلغ 3.2% ، حيث عكست هذه الزيادة قوة الطلب عليها وقلة المعروض، ويمكن تفسير ذلك باوضاع السيولة لدى حملة الشهادات من شركات وافراد وبنوك. منذ شهر مارس وحتى يونيو بدأت اسعار السوق تقارب سعر الشهادة العادل . في اغسطس عكست اسعار السوق تراجعاً مما جعلها اقل من السعر العادل بمتوسط بلغ حوالي 2.3% حيث كان العائد بسعر السوق في اغسطس 8.39% وتبقى لتاريخ تصفيته 4 اشهر مما يجعل العائد المتوقع للشهادة علي حسب توقعات السوق في حدود 13.5% ، بينما العائد المتوقع علي حسب نشرة الاصدار 16%. بلغ متوسط العائد المتوقع للاصداره 44 حوالي 13.15%، وكانت اقل تذبذباً مقارنة بالاصداره 43 حيث بلغ الانحراف المعياري لسعر السوق 1.3 .

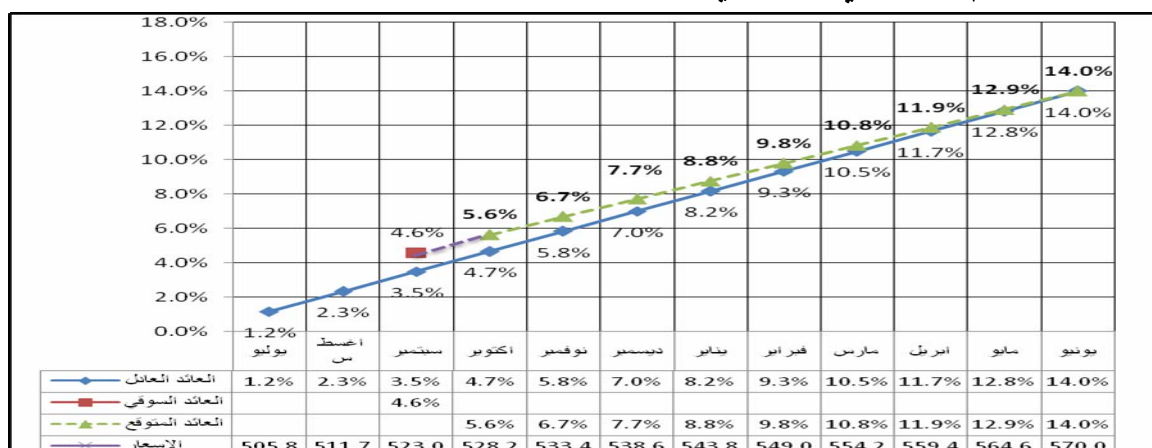
شكل رقم (5) منحني العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1:



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

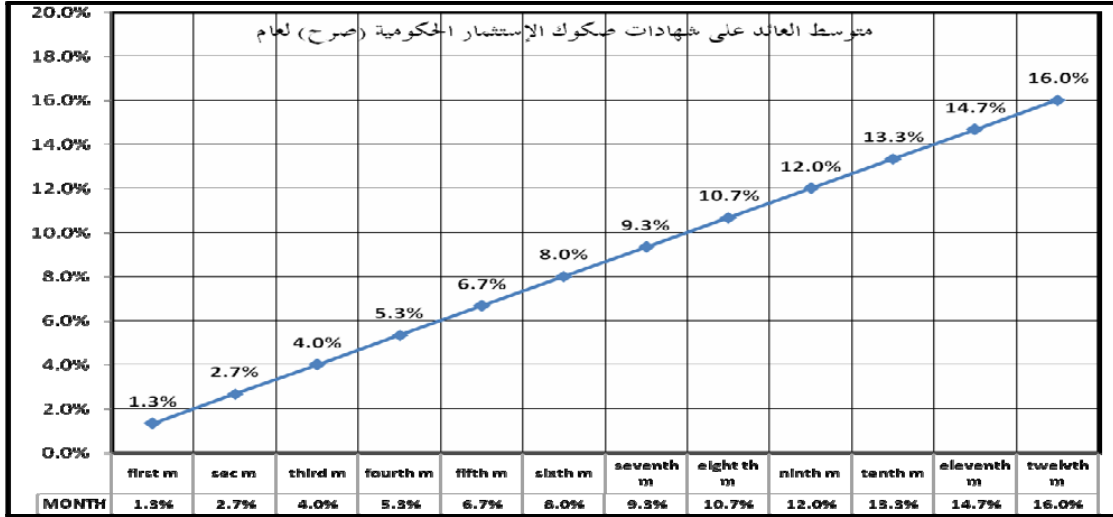
بدأت الإصدار 45 بعائد قدره 5.5% في يونيو بسعر السوق وهو عائد اعلى من السعر العادل بحوالى 1.5% ، ومن ثم انخفض العائد بسعر السوق في يوليو الى 4.2% بينما شهد شهر اغسطس زيادة طفيفة للعائد بسعر السوق الى 6%، الا انه مازال ادنى من القيمة العادلة بحوالى 1.6% وتعتبر الإصدار الوحيدة التي شهد العائد عليها زيادة ظاهرة عن الشهر السابق مقارنة بالإصدارات الاخرى والتي شهد العائد عليها استقرارا للثلاث شهور السابقة. بلغ متوسط العائد المتوقع للإصدار 45 حوالى 11.0 وبلغ الانحراف المعياري 0.9 وهذا يعنى ان الاصدار 45 هى اقل تذبذباً فى العائد من بين جميع إصدارات شهامة المطروحة حالياً فى السوق، ويعتبر شهر سبتمبر هو الشهر الاول من عمر الشهادة من حيث التداول في السوق الثانوي حيث بدأت هذه الشهادة بعائد قدرة 4.6% وهى تزيد عن القيمة العادلة 1.1%.

شكل رقم (6) منحني العائد علي شهادات شهامة 46 اصدار 2010/7/1:



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

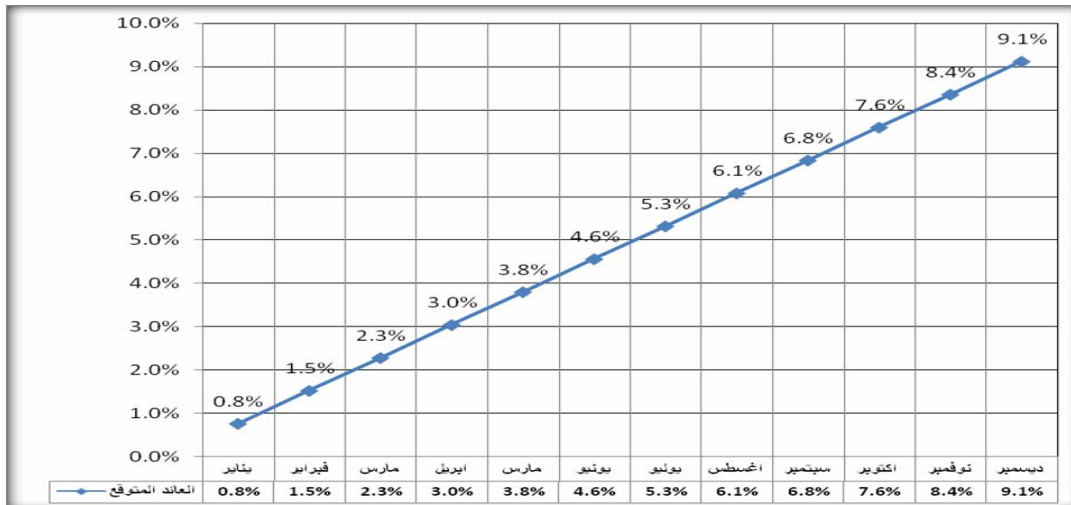
شكل رقم (7) منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية:



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

يوضح الشكل رقم (7) عائد صكوك الاستثمار وفق نشرات الاصدار، ويلاحظ ان تداول هذه الصكوك في السوق الثانوي متدنٍ والعائد ثابت وطبيعة هذه الاصدارات توزع عائداتها بصورة ربع سنوية ونصف سنوية. ولذلك لابد من تشجيع نشاط صرح في عمليات السوق الثانوية لتصبح احد اهم المواعين الادخارية باجراءات وتضمن استمراريتهما .

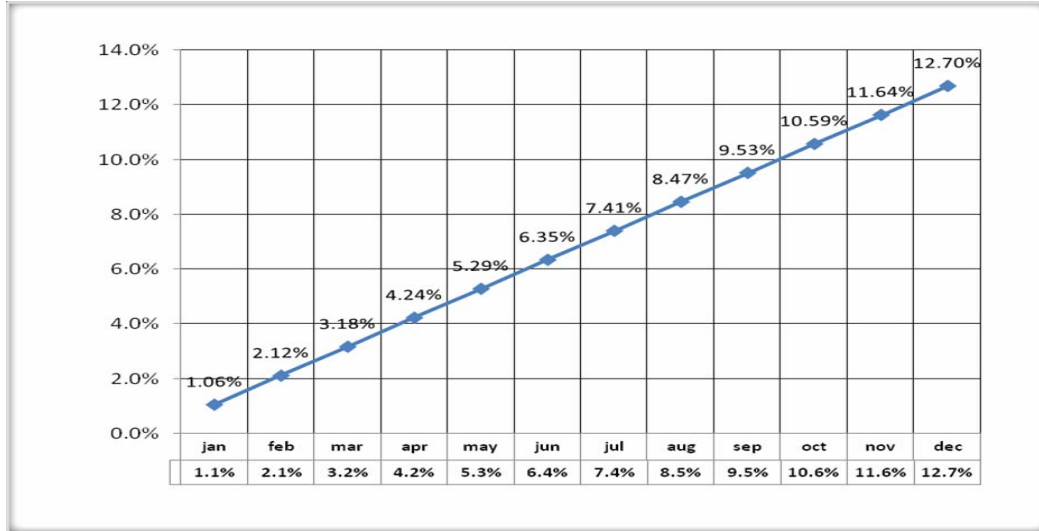
شكل رقم (8) منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية للعام 2010



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

يتوقع ان يبلغ متوسط العائد للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 حوالى 9.1% وذلك وفق لتقديرات الارباح المحققة فى المصارف، وهى تمثل احد اهم مصادر التمويل فى الاقتصاد .

شكل رقم (9) منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك:-



المصدر: بنك السودان المركزى - إدارة التمويل

ومن المتوقع ان يبلغ العائد الكلى المرجح لكل الاوعية الاستثمارية بنهاية العام 2010م 12.7%

جدول يوضح اوزان الاوعية الادخارية المكونة للمنحني بالشكل رقم (7):

| الوزن النسبي | القيمة (بملايين الجنيهات) | اسم الوعاء الادخاري |
|--------------|---------------------------|----------------------------------|
| 45% | 8,581.6 | الودائع الاستثمارية بالبنوك |
| 44% | 8,280.12 | شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) |
| 11% | 2,116.7 | شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) |
| | 18,978.42 | الاجمالي |

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزى - إدارة البحوث والتنمية